



*Corresponding author:

Dr.Faten Faleh sulaiman

The Open Educational College

Wasit Study Center

Email:

dr.fatenfaleh87@gmail.com

Keywords:

grammar, Ibn Malik,
researchers

ARTICLE INFO

Article history:

Received 15 May 2023

Accepted 8 Jun 2023

Available online 1 Jul 2023

**The Explanation and Clarification of the Views of
Ibn Malik al-Andalusi (d. 276 AH) and His Blind
Teachers, the Most Knowledgeable Researchers**

A B S T R U C T

The term "his blind teachers" frequently appears in the works of Ibn Malik al-Andalusi. Within his writings, he references three scholars - Ibn Khuroof, Ibn Tayyar, and Al-Shamubinin - as his blind teachers in one location, and in another, he adds two more individuals - Al-Akhfash and Al-Sayyid Arfi - who are well-known for their proficiency in Sibawayh's book, the Kufian tradition, and Sibawayh's companions. This study aims to clarify the identity and expertise of these scholars in the field of grammar, specifically within the context of Ibn Malik's writings.

© 2023 LARK, College of Art, Wasit University

DOI: <https://doi.org/10.31185/>

البيان والتبيين لما قال عنه ابن مالك الأندلسي (ت 672 هـ) وعليه أكثر المحققين

م.د. فاطن فالح سليمان / الكلية التربوية المفتوحة / مركز واسط الدراسي
الخلاصة:

وردت عبارة (عليه أكثر المحققين) في مصنفات ابن مالك الأندلسي أكثر من مره، وقد صرح في موضع من هم هؤلاء المحققين؟ وهم: (ابن خروف، وابن طاهر، والشلوبين)، وقد ذكر اثنين آخرين في موضع آخر وهم: (الأخفش، والسيرافي) وقد يعرفهم بقوله: المحققين العارفين بكتاب سيبويه، أو المحققين من الكوفيين، أو المحققين من أصحاب سيبويه؛ لذلك جاء هذا البحث لبيان مذهب المحققين وهؤلاء المحققين ومعرفة آراءهم.

الكلمات المفتاحية: (النحو، ابن مالك، المحققين)

المقدمة:

يسلط هذا البحث الضوء على عبارة (وعليه أكثر المحققين)، التي وردت في مصنفات ابن مالك الأندلسي (ت 672 هـ) أكثر من مرّة، وبأكثر من صيغة، وقد أشرت في اطروحتي للدكتوراه إلى أنّ ابن مالك ذكر عبارة (وعليه أكثر المحققين) أكثر من مرّة، ولم أتأكد حينها من دقة تلك العبارة؛ فقد ارتأيت أن أجعل لبيان هذه

العبارة بحثاً مستقلاً بنفسه. وقد استهللت البحث بتعريف مذهب المحققين، ثم ذكرت أهم المسائل التي اشتمل عليها البحث، ثم بينت في الخاتمة أهم نتائج البحث.

ما المقصود بمذهب المحققين؟

عرّف الدكتور فخر الدين قباوة هذا المذهب بقوله: " وهو مذهب لمعت بوارقه بين البصريين منذ أوائل القرن الثالث وكان علماءه ينتقون من الأقوال ما يدعمه البرهان الساطع أو الدليل القاطع" (قباوة، 1981م، 11)، وعرّفه في موضع آخر بالاعتماد على ما جاء في كتاب الاقتراح للسيوطي بأنه: "المنهج الذي يقوم على اتخاذ سبل سالكة بين طريقي البصرة والكوفة، بالاعتماد على الاختيار المدعوم بالدليل" (قباوة، 1981م، 140).

وعرّفه الدكتور محمد المختار ولد أباه بقوله: " هو الاعتماد في ترجيح المذاهب على المنطق الجدلي الذي يختبر الأقوال والأدلة، ليصل بأسلوب نقلي عقلي إلى دفع الأدلة الواهية وإتيان الأدلة القاطعة أو المرجحة" (ولدياه، 2008، 285). وهذا يعني أنّ المحققين في ذلك الوقت كان عمادهم في المنطق الجدلي ثلاثة أسس هي (قباوة، 1981م، 139):

1/ السماع: بالاعتماد على ثقة النقل، وفصاحة الأصل، وردّ الروايات الضعيفة واللغات الرديئة المرذولة.
2/ القياس: بالاعتماد على الكثرة والاطراد، وجعل النادر أو القليل شاذاً، واستخدام الإستنباط والتأويل، والأحكام العامة للوصول إلى الحجّة الرّاجحة للتّحقّق من صحّة القياس.

3/ الاجماع: وذلك بالتزام قول الجمهور فإن وُجد لدى البصريين ما لا يقوم على الدليل الرّاجح يتمّ الإعراض عنه واختيار ما يلائم منهج المحقّق ومنطقه من المذاهب.

وذكر الدكتور فخر الدين قباوة أنّ هذا المذهب بدا واضحاً في سلوك ابن مالك، ووصل حدّ التميّز لدى أبي حيان؛ لأنّه قال: لسنا متعبدين باتّباع مذهب البصريين، بل نتبع الدليل (قباوة، 1981م، 140). وفيما يأتي أهمّ المسائل التي وردت فيها عبارة (المحقّقين):

المسألة الأولى/ إعراب الصحيح الآخر:

ذكر ابن مالك رأيين في باب إعراب الصحيح الآخر إذ قال: " الإعراب في اللغة التبيين، يقال: أعرب فلان عمّا في نفسه إذا بينه وهو عند المحققين من النحويين عبارة عن المَجْعول آخر الكلمة مبيّناً للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامهما " (الأندلسي، 1990م، 33/1). ثم بين تغييرات ذلك المَجْعول؛ فقد يتغيّر لتغيّر مدلوله وهو الأكثر لديه كالضمّة والفتحة والكسرة نحو: ضرب زيد غلام عمرو

وقد يلزم للزوم مدلوله كرفع: لتوئك أن تفعل ولعمرك، وكنصب سبحانه الله ورويدك، وكجر الكلاع وعريط من ذي الكلاع وأم عريط (ينظر: الأندلسي، 1990م، 33/1). ثم قال: " وبهذا الإعراب اللازم يعلم فساد قول من جعل الإعراب تغيراً، وقد اعتذر عن ذلك بوجهين: أحدهما أن ما لازم وجهها واحداً من وجوه الإعراب فهو صالح للتغيير فيصدق عليه متغير، وعلى الوجه الذي لازمه تغيير. والثاني أن الإعراب تجدد في حال التركيب، فهو تغير باعتبار كونه مُنتقلاً إليه من السكون الذي كان قبل التركيب" (الأندلسي، 1990م، 33/1).

وقد أجاب ابن مالك عن الأوّل ذلك أنّ الصالح لمعنى لم يوجد بعد لا ينسب إليه ذلك المعنى حقيقة حتى يصير قائماً به، ألا ترى أن رجلاً صالحاً للبناء إذا ركب مع لا، وخمسة عشر صالحاً للإعراب إذا فك تركيبه، ومع ذلك لا ينسب إليهما إلا ما هو حاصل في الحال من إعراب رجل وبنائ خمسة عشر، فكذا لا ينسب تغيير إلى ما لا تغير له في الحال.

وأجاب عن الثاني بأنّ المبني على حركة مسبوق بأصالة السكون، فهو متغير أيضاً، وحاله تغير، فلا يصلح أن يحدّ بالتغيير الإعراب؛ لكونه غير مانع من مشاركة البناء، ولا يخلص من هذا القدر قولهم: لتغير العامل، فإن زيادة ذلك توجب زيادة فساد؛ لأنّ ذلك يستلزم كون الحال المنتقل عنها حاصلة بعاملٍ تغير، ثم خلفه عامل آخر حال التركيب، وذلك باطل بيقين، إذ لا عامل قبل التركيب، وإذا لم يصح أن يعبر عن الإعراب بالتغيير صحّ التعبير عنه بأنّه المجهول آخر من حركة وغيرها على الوجه المذكور" (الأندلسي، 1990م، 33-34/1).

ثم ذكر قول بعضهم بقوله: " وقال بعضهم: لو كانت الحركات وما جرى مجراها إعراباً لم تُضف إلى الإعراب؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه، وهذا قول صادر عمّن لا تأمل له؛ لأنّ إضافة أحد الاسمين إلى الآخر مع توافقهما معنى أو تقاربهما واقعة في كلامهم بإجماع، وأكثر ذلك فيما يقدر أولهما بعضاً أو نوعاً، والثاني كلا أو جنساً وكلا التقديرين في حركات الإعراب صالح فلا يلزم من استعماله خلاف ما ذكرنا" (الأندلسي، 1990م، 34/1).

وعند البحث عن آراء النحاة تبين أنّ أغلبهم عدا محمّد بن المستنير المعروف بقطرب (ت 206 هـ) يقولون بعلاقة الإعراب بالمعنى ودلالته عليه فحركة الإعراب لديهم تدلّ على المعنى نحو: الفاعلية، والمفعولية والإضافة، فقد تحدث سيوييه (ت 180 هـ) عن ظاهرة الإعراب، وعلاماته قائلاً: " وهي تجري على ثماني مجازٍ، على النصب والجر ... وذلك الحرف حرف الإعراب" (سيوييه، 1988م، 13/1).

وقال ابن قتيبة (ت 213 هـ): " ولها - يعني العرب - الإعراب الذي جعله الله وشياً لكلامها، وحليةً لنظامها، وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين كالفعل والمفعول، لا يفرق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا بالإعراب. ولو أن قائلاً قال: (هذا قاتلٌ أخي) بالتثوين، وقال آخر: (هذا قاتلٌ أخي) بالإضافة- لدل التثوين على أنه لم يقتله، ودل حذف التثوين على أنه قد قتله" (ابن قتيبة، 1973م، 18).

وقال ابن السراج (ت 316 هـ): " هو ما يلحق الاسم والفعل بعد تسليم بنائهما، ونُضد حروفهما، نحو قولك: هذا حكم واحمر، ورأيت حكماً وأحمر ... فسموا هذا الصنف من التغيير الذي يقع لفروقٍ ومعانٍ تحدث: إعراباً" (ابن السراج، 1996م، 44/1).

وذكر أبو القاسم الزجاجي (ت 337 هـ): " أن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة، ومفعولة ومضافة ومضافا إليها ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: ضرب زيد عمرا، فدلوا برفع زيد على أن: الفعل له، وينصب عمرو على أن الفعل واقع به، وقالوا: ضرب زيد فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن ما لم يسم فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه، وقالوا: هذا غلام زيد، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني" (الزجاجي، 1979م، 69-70). وقد أشار الزجاجي إلى فائدة الإعراب في أواخر الكلمات نقلاً عن أبي بكر بن الخياط إذ قال: " فلو جعل الإعراب وسطاً لم يدر السامع أحركة إعراب هي أم حركة بناء فجعل الإعراب في آخر الاسم؛ لأن الوقف يدركه فيسكن فيعلم أنه إعراب وإذا كان وسطاً لم يكن ذلك فيه" (الزجاجي، 1979م، 76).

أما الفارسي (ت 377 هـ) فقد ذكر معنى حروف الإعراب بقوله: " هو نهاية الكلم المعربة سواء كان ذلك زائداً أم أصلياً" (الفارسي، 1990م، 27/1).

وحدّ ابن جني (ت 392 هـ) الإعراب بأنه الإبانة عن المعاني بالألفاظ معلّلاً ذلك بقوله: " ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيداً أباه وشكر سعيداً أبوه - علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شَرْجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه" (ابن جني، دبت، 89/1).

وعلق الرمائي (ت 384 هـ) على التاء في (عنكبوت) بقوله " هي حرف الإعراب تجري مجرى الحرف الأصلي في تعاقب حركات الإعراب عليها" (الرمائي دبت، 33 و الرمائي، 2005م، 210).

في حين حدّه أبو البركات الأنباري (ت 513 هـ) بقوله: " إن الاعراب اختلاف أو اخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً وتقديراً " (الأنباري، 1957م، 19).

والذي يبدو لي بعد عرض آراء النحاة أنّ ابن مالك يشير إلى قطرب (ت 206 هـ) الذي تفرد برأيه وخالف النحاة في هذه المسألة إذ قال: " لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضهما وبعض، لا نجد في كلامهم أسماء متفكّة في الإعراب مختلفة في المعاني " (الزجاجي، 1979م، 70). ثم قال: " وانما اعرب العرب كلامهم لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون ايضاً لكان يلزمه الاسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبيطون عند الادراج، فلما وصلوا وامكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام " (الزجاجي، 1979م، 70). معنى ذلك أن هذه الحركات جيء بها للسرعة في الكلام والتخلص من التقاء الساكنين عند اتصال الكلام (ينظر: عبد التواب، 1999م، 372).

المسألة عند المحققين من أصحاب سيبويه والعارفين بكتابة:

1/ ذكر السيرافي (ت 368 هـ) في (باب تغيير الإعراب عن وجهه): " في وجهين أحدهما أن حروف الإعراب ما كان الإعراب فيه ظاهراً أو مقدراً، فالظاهر كقولك: الرجل، الفرس، والغلام، والمقدر نحو قولنا: هذه الرحي والعصا، ورأيت الرحي والعصا. والوجه الآخر: حروف الإعراب هي أواخر الكلم، معربة كانت أو غير معربة، وإنما سميت حروف الإعراب؛ لأن الإعراب متى يوجد لم يكن إلا فيها " (السيرافي، 2008م، 24/1).

2/ ذكر ابن خروف (ت 609 هـ) في (باب الإعراب) حدّ الإعراب ودلالته على المنع بقوله: " وهو اختلاف العلامة في آخر الكلمة لفظاً أو تقديراً على وفق العامل دلالة على معناه " (عرب، 1418هـ، 259/1). وقوله: " وإن شئت قلت: الإعراب: تغيير أواخر الكلم بالعوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً " (عرب، 1418هـ، 259/1). وقد ذكرت محققة شرح جمل الزجاجي ان ابن خروف في الحدّ الثاني اعتمد على ما جاء في كتاب الإيضاح للفارسي (ينظر: عرب، 1418هـ، 259/1). وهذا دليل على ان ابن مالك لم يكن دقيقاً في نقله عن ابن خروف، واقتضب الحدّ الثاني؛ ليناسب ذلك ما ذهب إليه، وهي ظاهرة عمّت مصنفات ابن مالك وقد نسبتها الدراسات الحديثة إلى المنهج الانتقائي الذي تميز به ابن مالك بشكل خاص والمدرسة الأندلسية بشكل عام في ذلك الوقت.

3/ قال الشلوبين (ت 645 هـ) في (باب المعرب والمبني): " الإعراب حُكم في آخر الكلمة يوجهه العامل ... وفائدته في الأصل: الدلالة على المعنى الذي يحدث بالعامل من الفاعلية، والمفعولية، والإضافة " (الشلوبين،

1981م، 116). وهذا يعني أنّ الشلوبين من النحويين الذين جمعوا بين الإعراب والمعنى كما أشار إلى ذلك ابن مالك.

وقد تبين أنّ النحاة الأوائل متفقون على أهمية الإعراب، فلو كانت الجملة غفلاً من الإعراب لاحتملت عدّة معانٍ، فإن أعربت دلّت على معنى واحد، وإن الإعراب يشير إلى معنى معيّن ولولاه لاختلطت المعاني والتبست (ينظر: الشلوبين، 1981م، 116).

وهكذا يتّضح أنّ حركات الإعراب لم تدخل على الكلمات اعتباطاً، وهذا يعني أنّها ليست أمراً ثانوياً؛ لأنّها تؤدي وظيفة أساسية في اللغة، فيها يظهر المعنى ومن خلالها نعرف الرابط النحوي بين كلمة وأخرى في الجملة الواحدة (ينظر: المبارك، 1979م، 74).

المسألة الثانية/ العامل في رفع المبتدأ والخبر:

عرض ابن مالك مجموعة من الآراء في هذه المسألة، ألخصها بما يأتي:

1- قال ابن مالك: " ومذهب سيبويه أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأنّ الخبر مرفوع بالمبتدأ" (الأندلسي، 1990م، 269/1).

2- أشار ابن مالك إلى أشهر الأقوال المخالفة لقول سيبويه بحسب تعبيره- وهو رأي المبرد ومفاده: أنّ الابتداء رافع المبتدأ والخبر معاً (ينظر: الأندلسي، 1990م، 270/1).

3- ذكر ابن مالك قول الغائب أنّهما مرفوعان بالتجرد للإسناد، وهذا القول مرفوض عند ابن مالك لسببين، أحدهما: بما ردّ به قول من قال: هما مرفوعان بالابتداء، والثاني: أنّه فيه رداة زائدة من ثلاثة أوجه:

الوجه الأوّل: أنّه جعل التجرد عاملاً، وإنما هو شرط في صحّة عمل الابتداء، والابتداء هو العامل عند سيبويه وغيره من المحقّقين.

الوجه الثاني: تساؤل ابن مالك أنّه جعل تجردهما واحداً وليس كذلك فإن تجرد المبتدأ تجرد الإسناد إلى ما يسدّ مسدّ مسند إليه وتجرد الخبر إنّما هو ليسند إلى المبتدأ فبين التجريدين بؤن، فكيف يتحدان؟

الوجه الثالث: أنّه أطلق التجرد ولم يفقده، فلزم في ذلك ألا يكون مبتدأ ولا خبراً ما جرّ منهما بحرف زائد نحو: ما فيها من أحد (ينظر: الأندلسي، 1990م، 272/1).

4- قال ابن مالك: " وأما كون المبتدأ والخبر مرفوعا أحدهما بالأخر، فهو قول الكوفيين، وهو مردود أيضا، إذ لو كان الخبر رافعا للمبتدأ كما كان المبتدأ رافعا للخبر لكان لكل منهما في التقدم رتبة أصلية؛ لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله، فكان لا يمتنع: صاحبها في الدار، كما لا يمتنع: في داره زيد، وامتناع الأول، وجواز الثاني دليل على أن التقدم لا أصلية للخبر فيه " (الأندلسي، 1990م، 272/1).

التحقق من الآراء التي أوردها ابن مالك:

ما نسبه إلى سيبويه:

حدّ سيبويه المبتدأ (في باب الابتداء) بقوله: " فالمبتدأ كلُّ اسمٍ ابتدأ ليبنى عليه كلاماً. والمبتدأ والمبنيُّ عليه رفعٌ. فالابتداء لا يكون إلا بمبنيٍّ عليه. فالمبتدأ الأوّل والمبنيُّ ما بعده عليه فهو مسندٌ ومسندٌ إليه " (سيبويه، 1988م، 126/2). وقد صرّح أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأنّ الخبر مرفوع بالمبتدأ، إذ قال: " واعلم أنّ المبتدأ لا بدّ أن يكون المبنيُّ عليه شيئاً هو، أو يكون في مكان أو زمان. وهذه الثلاثة يُدكّرُ كلُّ واحدٍ منها بعد ما يُبتدأ، فأما الذي يُبنى عليه شيء هو فإنّ المبنيَّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبدُ الله منطلقٌ، ارتفع عبدُ الله لأنه ذُكر ليبنى عليه المنطلقُ، وارتفع المنطلقُ لأنّ المبنيَّ على المبتدأ بمنزلته " (سيبويه، 1988م، 127/2).

ويرى ابن مالك أنّ قول سيبويه هو الصحيح وعلل ذلك بقوله: " لسلامته ممّا يرد على غيره من موانع الصحة " (الأندلسي، 1990م، 270/1).

ما نسبه ابن مالك إلى المبرّد:

صرّح به المبرّد (ت 210 هـ) في (باب المسند والمسند إليه) بقوله: " فأما رفع المبتدأ فبالابتداء. ومعنى الابتداء: التنبيه والتّغرية عن العوامل غيره، وهو أوّل الكلام وإنّما يدخل الجار والناصب والرافع سوى الابتداء على المبتدأ. والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر " (المبرّد، 1994م، 126/4)، إلا أنّ ابن مالك ردّ هذا القول، وعلل ذلك بقوله: " لأنه قول يقتضي كون العامل معنى متقوياً بلفظ، والمعروف كون العامل لفظاً متقوياً بلفظ، كتقوي الفعل بواو المصاحبة. أو كون العامل لفظاً متقوياً بمعنى، كتقوي المضاف بمعنى اللام أو بمعنى من. فالقول بأنّ الابتداء عامل مُقوّى بالمبتدأ لا نظير له فوجب رده " (الأندلسي، 1990م، 277/1-278). ثم قال: " وقد جعل بعضهم نظير ذلك أعمال أداة الشرط بنفسها في الجواب بواسطة فعل الشرط، وليس كما زعم؛ لأنّ أداة الشرط وفعله لفظان، فإذا قوي أحدهما بالأخر لم يكن بدعا، وأما الابتداء والمبتدأ

فمعنى ولفظ، فلو قوي اللفظ بالمعنى لكان قريباً، بخلاف ما يحاولونه من العكس، فإنه بعيد ولا نظير له " (الأندلسي، 1990م، 278/1).

ما نسبه إلى الغائب:

القائل إنهما مرفوعان بالتجرد للإسناد والراجح هنا أنه يشير إلى الزمخشري القائل: " المبتدأ والخبر: هما الاسمان المجردان للإسناد، نحو قولك: (زيدٌ منطلقٌ). والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التي هو (كَانَ)، (وَأَنَّ)، و(حَسِبْتُ) وأخواتها. لآتهما إذا لم يخلوا منها، تلعبت بهما، وغصبتهما القرار على الرفع ... وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما، لأنه معنى قد تناولهما معاً تناوؤاً واحداً، من حيث إن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين: مسند ومسنَد إليه " (الزمخشري، 2001م، 221/1).

المسألة عند المحققين من أصحاب سيبويه والعارفين بكتابه:

1/ ذكر الأخفش: " وَأَمَّا قَوْلُهُ (الْحَمْدُ لِلَّهِ) فَرَفَعُهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ اسْمٍ ابْتَدَأَتْهُ لَمْ تُوقِعْ عَلَيْهِ فِعْلاً مِنْ بَعْدِهِ فَهُوَ مَرْفُوعٌ. وَخَبَرُهُ إِنْ كَانَ هُوَ فَهُوَ أَيْضاً مَرْفُوعٌ ... فَإِنَّمَا رَفَعَ الْمُبْتَدَأَ ابْتِدَائُكَ إِيَّاهُ. وَالْإِبْتِدَاءُ هُوَ الَّذِي رَفَعَ الْخَبَرَ فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ " (الأخفش، 1990م، 9/1، والآية من سورة الفاتحة 1).

2/ قال السيرافي (ت 368 هـ) في (باب المسند والمسند إليه): " قال أبو سعيد: أما قوله: (اعلم أن الاسم أوله الابتداء) فهو كلام بيّن، من قبل أن المبتدأ معرّى من العوامل اللفظية، وتعرّى الاسم من غيره في التقدير قبل أن يقترن به غيره " (السيرافي، 2008م، 176/1).

3/ قال ابن خروف (ت 609 هـ): " وكذلك الابتداء عاملٌ في المبتدأ، والمبتدأ في الخبر؛ ووجه ذلك أن الابتداء لما كان سبب رفع المبتدأ، نصب الرفع إليه، ولما كان المبتدأ سبب رفع الخبر نُسِبَ العملُ إليه " (عرب، 1418هـ، 396/1). ثم ذكر قول بعض المتأخرين قائلاً: " وذهب بعض العقلاء من المتأخرين؛ أن العامل في المبتدأ كونه مبدوءاً به محتاجاً إلى خبر. وأنَّ العامل في الخبر كونه خبراً محتاجاً إلى مبتدأ " (عرب، 1418هـ، 397/1). وهو الظاهر من كلام الجزولي على ما فسره الشلوبين إذ قال: " إنَّ الابتداء إنما يطلب المبتدأ، والمبتدأ هو الذي يطلب الخبر، وطلب الابتداء للخبر إنما هو بواسطة المبتدأ " (الشلوبين، 1993م، 743/2). ولا فرق بينه وبين مذهب سيبويه، وقريب منه مذهب ابن يعيش، وذكر ابن بزيمة ما ذكره ابن خروف عن بعض العقلاء، قال: " وهذا لا يعقل " (عرب، 1418هـ، 307/1) (هامش المحققة)، وينظر: الزمخشري، 2001م، 221-222).

ورُوي عن الجرمي والفراء أنّهما تنازعا في عامل الرفع في المبتدأ قال الأنباري: "وحكي أنه اجتمع أبو عمر الجرمي وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، فقال الفراء للجرمي: أخبرني عن قولهم (زيد منطلق) لم رفعوا زيدا؟ فقال له الجرمي: بالابتداء، قال له الفراء: ما معنى الابتداء؟ قال: تُعْرِيته من العوامل، قال له الفراء: فأظهره، قال له الجرمي: هذا معنى لا يُظْهَر قال له الفراء: فمثله إذا، فقال الجرمي: لا يتمثل، فقال الفراء: ما رأيت كالיום عاملاً، لا يُظْهَر ولا يتمثل! فقال له الجرمي: أخبرني عن قولهم: (زيد ضربته) لم رفعتم زيدا؟ فقال: بالهاء العائدة على زيد، فقال الجرمي: الهاء اسم فكيف يرفع الاسم؟ فقال الفراء: نحن لا نبالي من هذا؛ فإننا نجعل كل واحد من الاسمين إذا قلت (زيد منطلق) رافعاً صاحبه، فقال الجرمي: يجوز أن يكون كذلك في (زيد منطلق)؛ لأنّ كلّ اسم منهما مرفوع في نفسه فجاز أن يرفع الآخر، وأمّا الهاء في (ضربته) ففي محل النصب، فكيف ترفع الاسم؟ فقال الفراء: لا نرفعه بالهاء، وإنما رفعناه بالعائد على زيد، قال الجرمي: ما معنى العائد؟ قال الفراء: معنى لا يظهر، قال الجرمي: أظهره، قال الفراء: لا يمكن إظهاره، قال الجرمي: فمثله، قال: لا يتمثل، قال الجرمي: لقد وقعت فيما فَرَزْت منه. فحكي أنه سئل الفراء بعد ذلك فقيل له: كيف وجدت الجرمي؟ فقال: وجدته آية، وسئل الجرمي، فقيل له: كيف وجدت الفراء؟ فقال: وجدته شيطاناً " (الأنباري، دبت، 49/1).

أمّا أبو إسحاق الزجاج؛ فقد كان يجعل الإسناد علة لرفع المبتدأ إذا تجرّد من العوامل (ينظر: الوراق، 1999م، 264)، إلا أنّ أكثر النحاة رفضوا هذا التفسير، بتركهم الحكم الظاهر والانطلاق وراء العلل، ويتّضح ذلك من كلام سيبويه السابق (ينظر: حمادة، 2006م، 206 والسيوطي 1992م، 8/2).

المسألة الثالثة/ حذف مفعولي ظن:

ذكر ابن مالك في باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر أنّه لا يجوز حذف المفعول الواحد أو المفعولين في باب (ظن وأخواتها) إلا بدليل إذ قال: " فلو لم تقارن الحذف قرينة تحصل بسببها فائدة لم يجز الحذف، كإقتصارك على: أظن، من قولك: أظن زيدا منطلقاً، فإنه غير جائز ... ولأنّ قائل: أظن أو أعلم دون قرينة تدل على تحدّد ظن أو علم، بمنزلة قائل: النار حارة، في عدم الفائدة، إذ لا يخلو إنسان من ظن ما، ولا علم ما. ومنع الاقتصار على أظن ونحوه على الوجه المذكور هو مذهب سيبويه والمحققين ممّن تدبر كلامه، كأبي الحسن بن خروف، ابن طاهر، وأبي علي الشلوبين " (الأندلسي، 1990م، 73/2-74).

والملاحظ في هذا النص أنّ ابن مالك ينسب إلى سيبويه المنع مطلقاً مستندلاً على ذلك بما جاء في كتاب سيبويه في (باب إضمار المفعولين اللذين تعدا إليهما فعل الفاعل) فقد قال سيبويه: " وذلك لأنّ حَسِبْتُ بمنزلة

كان، إنما يدخلان على المبتدأ والمبنيّ عليه، فيكونان في الاحتياج على حال. ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم الذي يقع بعدهما كما لا تقتصر عليه مبتدأ. فالمنصوبان بعد جِئْتُ بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد لَيْسَ وكانَ " (سيبويه، 1988، 366-365/2) ثمّ علّق ابن مالك على ذلك قائلاً: " وكان في احتياجهما إلى المرفوع والمنصوب فكما لا يقتصر على ليس وكان دون المرفوع والمنصوب، لا يقتصر على حسب ومرفوعها دون المنصوبين، وهذا واضح، ويؤيده قوله في آخر الباب الذي يلي الباب المشار إليه، بعد ذكر حسب وأخواتها: والأفعال الأخر إنما هي بمنزلة اسم مبتدأ، والأسماء مبنية عليها، ألا ترى أنك تقتصر على الاسم كما تقتصر على المبني على المبتدأ" يريد أنك تقتصر على ضربت، كما تقتصر على المبتدأ وخبره. ثم قال: فلما صارت حسب وأخواتها بتلك المنزلة جعلت بمنزلة إنّ وأخواتها إذا قلت: أني، ولعلي؛ لأنّ إنّ وأخواتها لا تقتصر على الاسم الذي يقع بعدها" (الأندلسي، 1990م، 74/2، وينظر: سيبويه، 1988م، 368/2).

وعلق ابن مالك قائلاً: " فجعل افتقار حسب وأخواتها مع فاعلها إلى الجزأين كافتقار إنّ ولعل ومع منصوبها إلى الخبر، وهذا أيضا واضح، وفي هذا الكلام تسوية بين حسب وأخواتها، فعلم أنه حين قال: لأنك قد تقول: ظننت فتقتصر، لم يقصد الإطلاق ولا الاختصاص، بل قصد التنبيه على أنّ بعض المواضع قد يقتصر فيه على الفعل ومرفوعة قرينة تحصل بها الفائدة، واكتفى بظننت اختصارا واتكالا على العلم بمساواة غير ظننت بظننت " (الأندلسي، 1990م، 74/2).

وقد ذكر ابن مالك ما ذهب إليه ابن السراج، والسيرافيّ من جواز الاقتصار على مرفوع هذه الأفعال مطلقا، وعلل سبب ذلك بقوله: " وكان الذي دعاهما لهذا أنّ الأخص قال في كتابه المسمّى بالمسائل الصغرى: تقول: ضرب عبد الله، وظن عبد الله، وأعلم عبد الله، إذا كنت تخبر عن الفعل " (الأندلسي، 1990م، 74/2). ورجح ابن مالك عكس ذلك إذ قال: " هذا نصه. والذي عندي في هذا أنّ الأخص لم يقصد جواز الاقتصار مطلقا، بل مع قرينة محصلة للفائدة، كقولك لمن قال: من ظنني ذاهبا؟ ظن عبد الله. ولمن قال: من أعلمك أني ذاهب؟ أعلم عبد الله. ولذلك قال: إذا كنت تخبر، فإن الناطق بما لا فائدة فيه ليس بمخبر " (الأندلسي، 1990م، 74/2-75). وليبيان المسألة، نجد أنّ للنحويين في مفعولي ظن ثلاثة مذاهب (ينظر: عرب، 1418هـ، 615-614/2، والأندلسي، 2008م، 92/7، وناظر الجيش، 2007م، 1795/4-1796):

- 1- منهم من يضمه قبل الذكر؛ فلم يجر حذفه فيقول: ظنّنيّه وظننّتُ زيّدًا قائمًا.
- 2- منهم من أضمره مؤخرًا وفرّق بينه وبين الفاعل، فيقول: ظنّني وظننّتُ زيّدًا قائمًا إيّاه (ينظر: المبرّد، 1994م، 113/3).

- 3- أجاز المبرّد حذف كِلا معموليه، إذا أعمل الثاني، قال: " والأوّل فارغٌ في اللفظ، وهو في المعنى مُعْمَلٌ لدلالة ما بعده عليه " (المبرّد، 1994م، 113/3).
- 4- رجح الشلوبين وابن عصفور أنّ حذفه جائز وعدّا ذلك من باب الحذف اختصاراً (ينظر: الشلوبين، 1981م، 276، وعرب، 1418هـ، 618/2). وقد سدّد، وصحّح ابن عصفور هذا المذهب، وفضّل الحذف على الإضمار قبل الذكر (ينظر: الأشبيلي، دبت، 617، والأندلسي، 2008م، 92/7).

المسألة عند المحقّقين من أصحاب سيبويه والعارفين بكتابه:

ذهب الأخفش، وتبعه الجرمي، وابن طاهر، وابن خروف، والشلوبين إلى أنّه لا يجوز حذف مفعولي ظننت وعلمت وما في معناهما اقتصاراً، وقالوا؛ لأنّه قد علم أنّ العاقل لا يخلو من ظنّ أو علم، فإذا قلت ظننت أو علمت لم يجز؛ لأنّك اخبرته بما هو معلوم عنده (ينظر: الزمخشري، 2001م، 303/4، والسيوطي، 1992م، 226-225/2، والاسترابادي، 1996م، 279/2). وهذا يعني أنّ ابن مالك موافقاً لهؤلاء، ومحاولاً أن يكون حريصاً في نقل آراء أصحاب سيبويه.

المسألة الرابعة/ الضمير المتصل باسم الفاعل:

قال ابن مالك: " في الضمير المتصل باسم الفاعل من نحو (مُعْطِيكَ) و (المُعْطِيكَ) خِلافٌ. فَمَذْهَبُ سِيبَوِيهِ وَأَكْثَرُ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّ يَحْكُمُ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ بِمَا يَحْكُمُ لِلظَّاهِرِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَهُ، فَعِنْدَهُ أَنَّ كَافَ (زَيْدٌ مُعْطِيكَ) فِي مَوْضِعِ جَرٍّ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ الْوَاقِعَ مَوْقِعَهُ يَحِقُّ لَهُ الْجَرُّ بِالْإِضَافَةِ؛ لِأَنَّ (مُعْطِيَا) مُجَرَّدٌ مِنْ مَانِعِيهَا وَهُمَا: التَّنْوِينُ، وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ. وَعِنْدَهُ أَنَّ كَافَ (زَيْدٌ الْمُعْطِيكَ) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ الْوَاقِعَ مَوْقِعَهُ يَحِقُّ لَهُ النَّصْبُ؛ لِأَنَّ فِيهِ أَحَدٌ مَّا نَعِي الْإِضَافَةَ. وَحَكَمَ الْأَخْفَشُ لِهَذَا الضَّمِيرِ بِالنَّصْبِ -مُطْلَقًا. وَحَكَمَ لَهُ الرُّمَانِيُّ وَالرَّمْخَشَرِيُّ بِالْجَرِّ -مُطْلَقًا. وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الْمِبْرَدِ. وَأَجَازَ الْفَرَّاءُ الْوَجْهَيْنِ " (الأندلسي، 1982م، 1051/2).

وقد صحّح ابن مالك ما رآه سيبويه معللاً ذلك بقوله: " لأنّ الظاهر هو الأصل، والمضمرات نائية عنه، فلا يُنسبُ إلى شيءٍ منها ما لا يُنسبُ إليه إلا فيما لا مندوحة عنه من مواضع الشدود " (الأندلسي، 1982م، 1052/2).

وما نسبته ابن مالك إلى سيبويه ورد في كتابه إذ قال: " وإذا قلت: (هم الضاربوك) و(هما الضارباك) فالوجه فيه الجرّ لأنّك إذا كفت النون من هذه الأسماء في المظهر كان الوجه الجرّ إلا في قول من قال: الحافظو

عورة العشيّرة، ولا يكون في قولهم (هو ضاربوك) أن تكون الكاف في موضع النصب، لأنك لو كفت النون في الإظهار لم يكن إلا جزءاً، ولا يجوز في الإظهار (هم ضاربو زيداً) " (سيبويه، 1988م، 187/1).
قال محقق الكافية الشافية: " جاء في هامش مخطوطة دار الكتب المصرية 65 نحو من كتاب سيبويه 96 / 1 بعد قول الشاعر:

ولم يرتفق والناس محتضرونه جميعاً وأيدي المعتفين رواهقه

(ذكر أبو عثمان والزيادي أن الأخفش كان يقول: لا يكون الكاف في (الضارباك) إلا في موضع نصب؛ لأن المضمّر لا يمكن معه إظهار النون، فهو يعاقب مثل الواحد. والجرمي والمازني لا يرونه إلا مجروراً وهو مذهب أبي العباس). ونقل ابن يعيش في شرح المفصل 124/2 عن السيرافي في شرح الكتاب مثل ذلك " (الأندلسي، 1982، 1052/2 هامش المحقق).

المسألة الخامسة/ جر المجاب به بحرف محذوف:

قال ابن مالك: " وَقَدْ أَجَازَ الْأَخْفَشُ وَالسِّيْرَافِيُّ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْمُحَقِّقِينَ جَرَّ الْمُجَابِ بِهِ بِحَرْفٍ مَحْذُوفٍ إِذَا كَانَ حَرْفُ الْجَرِّ ظَاهِرًا فِي السُّؤَالِ نَحْوَ أَنْ تَقُولَ: (زَيْدٌ) لِمَنْ قَالَ: (بِمَنْ مَرَرْتُ)؟ " (الأندلسي، 1982، 1241/3-1242). وقد ذهب في شرح التسهيل إلى أن حذف حرف الجر وإبقاء عمله شاذ ونادر في اللغة ولا يقاس عليه (ينظر: الأندلسي، 1990، 81/2-82).

قال سيبويه (ت 180 هـ): " وسألته عن قوله: على كم جذع بيتك مبني؟ فقال: القياسُ النصبُ، وهو قول عامة الناس، فأما الذين جرّوا، فإنهم أرادوا معنى من، ولكنهم حذفوها هاهنا تخفيفاً على اللسان وصارت على عوضاً منها ... ومثل ذلك: الله لتفعلن؟ إذا استقهمت أضمرنا الحرف الذي يجرّ وحذفوا تخفيفاً على اللسان " (سيبويه، 1988م، 160/2-161).

وقال في موضع آخر: " ليس كل جار يضمّر ... ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه في ما كثر في كلامهم، لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج " (سيبويه، 1988م، 163/2).

وأشار الفراء (ت 207 هـ) إلى فقدان الخافض، ومنع الجر بقوله: " إذا فقدت الخافض كانت نصبا " (الفراء، 1983م، 1 / 261)، ويعلل ذلك بقوله: " لأن إضمار الخفض غير جائز ألا ترى أنك تقول: من ضربت؟ فتقول: زيدا، ومن أتاك؟ فتقول: زيداً. فيضمّر الرفع والناصب. ولو قال: بمن مررت؟ لم تقل: زيد لأن الخافض مع ما خفض بمنزلة الحرف الواحد " (الفراء، 1983م، 1 / 296). وجوّزه ابن عقيل قائلاً: "

والصحيح جوازه، لقول العرب: خير بالجر لمن قال: كيف أصبحت؛ لأن معنى كيف: بأي حال؟ فإذا جعلوا معنى الحرف دليلاً كان لفظه أولى" (ابن عقيل، 1982، 299/2)

وقد تحدّث الأَخْفَش (ت 215 هـ) عن هذه المسألة في أثناء حديثه عن قوله تعالى: (وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ) [البقرة 130]، إذ علق قائلاً: " (ضُرِبَ عَبْدُ اللَّهِ الظَّهْرَ وَالْبَطْنَ)؛ وَمَعْنَاهُ: (عَلَى الظَّهْرَ وَالْبَطْنَ)؛ كَمَا قَالُوا: (دَخَلْتُ الْبَيْتَ)، وَإِنَّمَا هُوَ: (دَخَلْتُ فِي الْبَيْتِ)، وَقَوْلُهُ: (تَوَجَّهَ مَكَّةَ وَالْكُوفَةَ) وَإِنَّمَا هُوَ: (إِلَى مَكَّةَ وَالْكُوفَةَ) " (الأخفش، 1990م، 157/1). واستدل على ذلك بقول الشاعر (الأخفش، 1990م، 157/1):

نُغَالِي اللَّحْمَ لِلأَضْيَافِ نِيئاً وَنَبْدَأُ إِذَا نَضَجَ القُّمُ دُورُ

يريد: نُغَالِي باللحم، وهذا يعني أن الأَخْفَش يرى انتصاب مجرور حرف الجر عند حذفه، وهذا خلاف ما نسبه إليه ابن مالك.

وجاء في شرح كتاب سيبويه للسيرافي (ت 368 هـ) قوله: " فلما قالت العربُ: (دَهَبْتُ الشَّامَ) وحذفوا حرف الجر، وهو (في) أو (إلى) علماً أن ذلك شاذٌ خارجٌ عن القياس ... إذ كان حكمه ان يقول: (دَهَبْتُ فِي الشَّامِ) و (دَهَبْتُ فِي الشَّامِ) وهو الأكثر في كلامهم " (السيرافي، 2008، 271/1).

ويُفهم من كلام ابن مالك أنه يشير هنا إلى شرط من شروط الحذف وهو وجود القرينة، وهذه القرينة (الدليل)، شرط يعتد به أكثر النحويين، يقول ابن السراج: " اعلم ان جميع ما يحذف فإنهم لا يحذفون شيئاً إلا وفي ما ابقوا دليل على ما القو " (ابن السراج، 1996م، 254/2، وينظر: المجاشعي، 1985م، 122).. ويقول ابن هشام: " ينبغي ان يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن " (الأنصاري، 1964م، 681/2). وذهب في موضع آخر إلى جواز حذف حرف الجر مع بقاء عمله كما كان عليه قبل الحذف سواء أكان هذا الحذف في مواضع قياسية أم سماعية (الأنصاري، دت، 79/3).

قال ابن عقيل: " والصحيح جوازه، لقول العرب: خير بالجر، لمن قال: كيف أصبحت؟ لأن معنى كيف؟ بأي حال؟ فإذا جعلوا معنى الحرف دليلاً كان لفظه أولى" (ابن عقيل، 1982م، 299/2).

المسألة السادسة/ إضافة المصدر العامل إلى الظرف:

قال ابن مالك: " وَقَدْ يُضَافُ إِلَى الظَّرْفِ تَوْسَعاً فَيَعْمَلُ فِيمَا بَعْدَهُ الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ كَقَوْلِكَ: (حُبُّ يَوْمٍ عَاقِلٌ لَهْوًا صِبًا). وَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِمْ:

يَا سَارِقَ اللَّيْلَةَ أَهْلَ الدَّارِ

أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ سَيَبُويَه وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ " (الأندلسي، 1982م، 1018/2).

والشاهد في ذلك الرجز أنه جعل الليلة مسروقة، فالليلة مفعول مضاف وذلك على التوسع، وقد استدل به الرضي على أنه قد يتوسع في الظروف المتصرفة- التي ترفع وتنصب وتجر- فيضاف إليها المصدر والصفة المشتقة منه، فإن الليلة ظرف متصرف وقد أضيف إليه (سارق) وهو وصف (مشتق)، وجاء ذلك في كتاب سيبويه (ينظر: سيبويه، 1988م، 175/1-177).

وأورده الفراء في تفسيره عند قوله تعالى: (فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعَدِهِ رُسُلُهُ) [إبراهيم: 47]، وقال: " فأضاف سارقاً إلى الليلة ونصب (أهل الدار) وَكَانَ بعض النحويين ينصب (الليلة) وَيُخَفِّضُ (أهل) فيقول: يا سارق اللَّيْلَةَ أَهْلَ الدَّارِ " (الفراء، 1983م، 80/2).

وقال ابن خروف: " أهل الدار منصوب بإسقاط الجار، ومفعوله الأول محذوف، والمعنى يا سارق الليلة لأهل الدار متاعاً، فسارق: متعد ثلاثية مفاعيل، أحدها الليلة على السعة، والثاني: بعد إسقاط حرف الجر، والثالث: إلى الأزمنة والأمكنة، قال البغدادي: وفي كلام ابن خروف نظر: فإن أهل اللغة نقلوا أن سرق يتعدى بنفسه إلى مفعولين " (البغدادي، 2000م، 108/3).

المسألة السابعة/ حذف (من) بعد كم الاستفهامية:

قال ابن مالك: " فَمِنْ ذَلِكَ حَذْفُ (مِنْ) بَعْدَ (كَمْ) الاستفهامية إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفُ جَرِّ كَقَوْلِي:
... (بِكَمْ فَوَيْهِ ... اعْتَنَى الْحَكْم)

فَجَرُّ (فَوَيْهِ) وَشِبْهِهِ بِ(مِنْ) مُضْمَرَةٍ. وَهُوَ مَذْهَبُ الْخَلِيلِ وَسَيَبُويَه وَأَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ. وَزَعَمَ ابْنُ بَابِشَادَ أَنَّهُ لَيْسَ مَذْهَبُ الْمُحَقِّقِينَ " (الأندلسي، 1982م، 825/2).

بعد التحقق من رأي الخليل في الكتاب تبين أنه يقول بالنصب، أما الذين جرّوا؛ فقد حذفوا (من) تخفيفاً، قال سيبويه: " وسألته عن قوله: على كم جذع بيتك مبني؟ فقال: القياسُ النصبُ وهو قولُ عامّةِ الناسِ. فأما الذين جرّوا فإنهم أرادوا معنى من، ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفاً على اللسان، وصارت على عوضاً منها " (سيبويه، 1988م، 160/2).

أما ابن خروف؛ فقد نقل ابن مالك ردّه على ابن بابشاد إذ قال: " ورد عليه ابن خروف، وجعل كلامه في ذلك فاسداً وقال: (هو نص كلامهم إلا الزجاج وحده فإن ابن النحاس حكى عنه أنه كان يجعل الخفض ب(كم نفسها) " (الأندلسي، 1982م، 825/2-826). ثم نقل نص ابن خروف قائلاً: " ولا يمكن الخفض بها لأنها بمنزلة عدد ينصب مميزه وذلك لا يجر مميزه بإضافة، فكذا ما أقيم مقامه " (الأندلسي، 1982م، 826/2).

المسألة الثامنة/ دخول نواسخ الابتداء على المبتدأ:

يرى ابن مالك أنه إذا دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء أزال الفاء إن لم يكن (إنّ) أم (أنّ) أو (لكنّ) بأجماع من المحققين (الأندلسي، 1982م، 376/1). ثم قال: "فإن كان الناسخ (إنّ) أو (أنّ) أو (لكن) جازاً بقاء الفاء. نصّ على ذلك في (إنّ) و (أنّ) سيبويه وهو الصحيح الذي ورد نصّ القرآن المجيد به كقوله تعالى: (إنّ الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا تتنزل عليهم). (إنّ الذين كفروا وماتوا وهم كافرين فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً)" (الأندلسي، 1982م، 376/1، والآية الأولى من سورة الأحقاف 13، والآية الثانية من سورة آل عمران 91). ثم ذكر بعد ذلك شواهد (لكن). ثم قال: "وروي عن الأخفش أنه منع من دخول الفاء بعد (إن)، وهذا عجيب ... وثبت هذا عن الأخفش مستبعد" (الأندلسي، 1982م، 378/1).

والملاحظ هنا ما يأتي:

- 1- ان سيبويه لم ينص على ذلك، بل مثل فقط. (ينظر: سيبويه، 1988م، 103/3)
 - 2- قال الزمخشري في المفصل مبحث (المبتدأ والخبر): "إذا تضمّن المبتدأ معنى الشرط ... وفي دخول (إنّ) خلاف بين الأخفش وصاحب الكتاب" (الزمخشري، 2001م، 250/1).
 - 3- قال ابن يعيش: "فالأخفش يحمل الفاء في ذلك كله على الزيادة، والأول أظهر؛ لأنّ الزيادة على خلاف الأصل" (الزمخشري، 2001م، 253/1).
- ونسب أبو سعيد السيرافي إلى الأخفش وغيره أنه يضعف دخول الفاء في خبر (إن)، ونسب ابن يعيش، وابن أبي الربيع، وأبو حيان إليه المنع؛ لأنّ (أنّ) تحقق الخبر، والشرط فيه توقف وإخراج عن صريح الخبر، فلا يجتمعان (ينظر: الأندلسي، 2008م، 110/4، والسيرافي، 1008م، 5/4، والزمخشري، 2001م، 253/1). وهذا المنع إن قال به أحد فلا يمكن أن يكون الأخفش؛ لأنّ نصوص كتابه معاني القرآن تنفي ذلك، حيث بيّن في عدة مواضع أن الفاء دخلت في الخير والمبتدأ قد نسخ بـ(إن) (ينظر: الرشود، 1429هـ، 221). ومنها قوله: "فأما قوله (واللذان يأتيانها منكم فآذوهما) فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ، لأنّ (الذي) إذا كان صلته فعل جاز ان يكون خبره بالفاء نحو قول الله عز وجل: (إنّ الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم)، ثم قال: (فأولئك ماؤاهم جهنم)" (الأخفش، 1990م، 80/1-81، والآية الأولى من سورة النساء 16، والآية الثانية والثالثة من سورة النساء 97).

نتائج البحث:

- 1- ذكر ابن مالك عبارة وعليه أكثر المحققين (21) مرة في شرح الكافية الشافية، و(17) مرة في شرح التسهيل.
- 2- استعمل ابن مالك عبارة (عليه أكثر المحققين) تجنباً للإطالة في الحديث، وليشعر القارئ أن مذهب هؤلاء المحققين موافقاً لمذهب سيويه وكيف لا؟ وهم العارفون بكتابه كالأخفش الذي يُعد الوارث الوحيد لكتابه.
- 3- المحققون عند ابن مالك بحسب ما عرّف بهم في مواضع محدودة هم: الأخفش، ابن طاهر، الشلوبين ابن خروف، السيرافي وفي بعض الأحيان يذكر آخرين عرضاً كالمبرد والرماني والزمخشري.
- 4- بيّن البحث المراد بعبارة المحققين عند ابن مالك، ولا سيما أنّ أغلب من كتب عن ابن مالك لم يسلط الضوء على هذه العبارة التي قد تفتح آفاقاً لدراسات جديدة عن آراء اللغويين في مصنفات ابن مالك الأندلسي.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

- ابن عصفور والتصريف: قباوة، الدكتور فخر الدين، منشورات دار الافاق الجديدة- بيروت، ط2، 1401هـ-1981م.
- أسرار العربية: الأنباري، الإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي- دمشق، 1377هـ-1957م.
- الأصول في النحو: بن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي (ت 316 هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، 1417هـ-1996م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري، أبو البركات ابن (ت 577 هـ)، تحقيق: محمّد محي الدين حميد، دار الفكر، (د. ط. ت).
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: الأنصاري، أبو محمّد عبد الله جمال الدّين بن يوسف بن أحمد بن هشام (ت 761هـ)، منشورات المكتبة العصريّة، صيدا - بيروت.
- الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، أبو عمر عثمان بن عمر المعروف النحوي (ت 646 هـ)، تحقيق: الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة العاني- بغداد، (د، ت).
- الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، أبو القاسم (ت 337هـ) تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979م.

- تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب: ولداباه، د. محمد المختار، دار الكتب العلمية- بيروت، ط2، 1429هـ-2008م.
- تأويل مشكل القرآن: بن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت 276 هـ) تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1973م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: الأندلسي، أبو حيان (ت 745 هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار كنوز اشبيلية للنشر والتوزيع- المملكة العربية السعودية، ط1، 2008م.
- التعليقة على كتاب سيبويه: الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت 377 هـ) تحقيق: الدكتور عوض بن حمد القوزي، مطابع الحسني، الرياض، ط1، 1990م.
- التوطئة: الشلوبين، أبو علي (ت 625 هـ)، تحقيق: د. يوسف أحمد المطوع، طبعة الكويت، 1981م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: البغدادي، عبد القادر بن عمر، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الرابعة، 1420هـ-2000م.
- الخصائص: بن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ط.ت.
- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد، تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة- القاهرة، ط1، 2007م.
- شرح التسهيل: الأندلسي، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي المعروف بابن مالك (ت672هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي مختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1990م.
- شرح الرضي على الكافية: الأسترابادي، رضي الدين (ت 686 هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قازيونس- بنغازي، ط2، 1996م.
- شرح الكافية الشافية: الأندلسي، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي المعروف بابن مالك (ت672هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، 1982م.
- شرح المفصل للزمخشري: الموصلي، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت643هـ)، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ-2001م.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير: الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي (ت 625 هـ)، تحقيق: تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الرشد- الرياض، ط1، 1993م.
- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): الإشبيلي، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت 669 هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، (د. ت. ط).

- شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي (ت 609 هـ) تحقيق ودراسة من الأوّل حتّى نهاية باب المخاطبة: عرب، د. سلوى محمد عمر، اطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربيّة، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، 1418هـ.
- شرح عيون الإعراب: المجاشعي، أبو الحسن علي بن فضال (ت 479 هـ)، تحقيق: الدكتور حنا جميل الحداد، مكتبة المنار- الأردن، ط1، 1985م.
- شرح كتاب سيبويه: السيرافي، أبو سعيد الحسن ابن عبد الله ابن المزبان (ت 368 هـ)، تح: أحمد حسن مهديّ وعليّ سيد عليّ، دار الكتب العلميّة- بيروت، ط1، 2008م.
- علل النحو: الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، تحقيق: الدكتور محمد جاسم محمد درويش، مكتبة الرشد- الرياض، ط1، 1999م.
- فصول في فقه العربية: عبد التواب، دكتور رمضان، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط6، 1999م.
- كتاب الجمل في النحو: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت340هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ودار الأمل، ط1، 1404هـ- 1984م.
- كتاب سيبويه: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ- 1988م.
- المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، بهاء الدّين عبد الله بن عبد الرحمن (ت 769 هـ)، تح: د. محمد كامل بركات، دار الفكر- دمشق، ط1، 1982م.
- معاني الحروف: الرماني، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن (ت 384 هـ) ، تحقيق: الشيخ عرفات بن سليم الدمشقي، المكتبة العصرية، ط1، 2005.
- معاني القرآن: الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأوسط (ت 215 هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط1، 1990م.
- معاني القرآن: الفراء، أبو زكريا يحيى ابن زياد، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، 1983.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: الأنصاري، جمال الدين ابن هشام (ت 761 هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك و محمد عليّ حمد الله، دار الفكر- دمشق، ط1، 1964م.
- المقتضب: المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هـ)، تحقيق: عبد الخالق عزيمة، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1994م.
- المقرب: الإشبيلي، علي ابن مؤمن المعروف بأبن عصفور (ت 669 هـ)، تحقيق: احمد عبد الستار الجوارى و عبد الله الجبوري، ط1، 1972.

- منازل الحروف: الرماني، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن (ت ٣٨٤ هـ) المحقق: إبراهيم السامرائي الناشر: دار الفكر – عمان.
- نحو وعي لغوي: المبارك، مازن، مؤسسة الرسالة- بيروت، 1979م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، جلال الدين (ت911هـ)، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة- بيروت، (د. ط)، 1992م.

الدوريات:

- اقتران خبر المبتدأ بالفاء دراسة نحوية تطبيقية من خلال القرآن الكريم: الرشود، د. حصة بنت زيد بن مبارك، مجلة معهد الامام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد الخامس، 1429هـ.
- تعارض الاسناد والعامل في الدرس النحوي: حمادة، فؤاد رمضان، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الانسانية، مجلد 18- عدد2، 2016م.

Sources and references:

The Holy Quran.

- Ibn Asfour and Al-Tasrif: Qabawa, Dr. Fakhr El-Din, Dar Al-Afaq Al-Jadida Publications - Beirut, 2nd edition, 1401 AH - 1981 AD.
- Asrar Al-Arabiya: Al-Anbari, Imam Abi Al-Barakat Abd Al-Rahman bin Muhammad bin Abi Saeed, investigation: Muhammad Bahja Al-Bitar, Publications of the Arab Scientific Academy - Damascus, 1377 AH - 1957 AD.
- Fundamentals in Grammar: Ibn al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad ibn Sahl al-Nahwi al-Baghdadi (d. 316 AH), investigation: Dr. Abd al-Hussein al-Fatli, Al-Risala Foundation, 3rd edition, 1417 AH - 1996 AD.
- Equity in matters of disagreement: Al-Anbari, Abu Al-Barakat Ibn (d. 577 AH), investigation: Muhammad Mohiuddin Hamid, Dar Al-Fikr, (D.T.T).
- The clearest paths to the millennium of Ibn Malik: Al-Ansari, Abu Muhammad Abdullah Jamal al-Din bin Yusuf bin Ahmad bin Hisham (d. 761 AH), Publications of the Modern Library, Sidon - Beirut.

- Clarification in Sharh al-Mufasssal: Ibn al-Hajib, Abu Omar Uthman ibn Omar al-Ma'ruf al-Nahawi (d. 646 AH), investigation: Dr. Musa Banai al-Alayli, Al-Ani Press - Baghdad, (D, T).
- Clarification in the ills of grammar: Al-Zajjaji, Abu Al-Qasim (d. 337 AH), investigation: Dr. Mazen Al-Mubarak, Dar Al-Nafais, Beirut, 3rd edition, 1979 AD.
- History of Arabic Grammar in the East and the Maghreb: Weldabah, d. Muhammad Al-Mukhtar, Dar Al-Kutub Al-Alami - Beirut, 2nd edition, 1429 AH - 2008 AD.
- Interpretation of the problem of the Qur'an: Ibn Qutaybah, Abu Muhammad Abdullah bin Muslim al-Dinuri (d. 276 AH), investigation: Ibrahim Shams al-Din, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1973 AD.
- Appendix and supplementation in explaining the book of facilitation: Al-Andalusi, Abu Hayyan (d. 745 AH), investigation: d. Hassan Hindawi, Seville Treasures House for Publishing and Distribution - Saudi Arabia, 1st Edition, 2008.
- Commentary on Sibawayh's book: Al-Farsi, Abu Ali Al-Hassan bin Ahmed (d. 377 AH), investigation: Dr. Awad bin Hamad Al-Qawzi, Al-Hasani Press, Riyadh, 1st edition, 1990 AD.
- Prelude: Al-Shalubin, Abu Ali (d. 625 AH), investigation: Dr. Youssef Ahmed Al-Mutawa, Kuwait edition, 1981.
- The treasury of literature and the core of the door to the tongue of the Arabs: Al-Baghdadi, Abd al-Qadir bin Omar, investigation: Abd al-Salam Haroun, Al-Khanji Library - Cairo, fourth edition, 1420 AH-2000 AD.
- Characteristics: Ibn Jinni, Abu al-Fath Othman, investigation: Muhammad Ali al-Najjar, Scientific Library, Dr. T.T.
- Explanation of the facilitation called "Introducing the rules by explaining the facilitation of the benefits": Nazir al-Jaish, Mohib al-Din Muhammad ibn Yusuf ibn Ahmad, investigation: d. Ali Muhammad Fakher and others, Dar Al-Salam for printing, publishing, distribution and translation - Cairo, 1st edition, 2007 AD.

- Explanation of Facilitation: Al-Andalusi, Muhammad bin Abdullah bin Malik Al-Ta'i Al-Jiani, known as Ibn Malik (d. 672 AH), investigation: Dr. Abdul Rahman Al-Sayed and Dr. Muhammad Badawi, circumsised, abandoned for printing and publishing, first edition, 1990.
- Explanation of Al-Radi on Al-Kafiyyah: Al-Astrabadhi, Radi Al-Din (d. 686 AH), investigation: Yusuf Hassan Omar, Kazyonis University Publications - Benghazi, 2nd edition, 1996 AD.
- Explanation of the Healing Sufficiency: Al-Andalusi, Muhammad bin Abdullah bin Malik Al-Ta'i Al-Jiani, known as Ibn Malik (d. 672 AH), investigation: Abdel-Moneim Ahmed Haridi, Dar Al-Ma'moon for Heritage, first edition, 1982 AD.
- Al-Zamakhshari's detailed explanation: Al-Mawsili, Muwaffaq al-Din Abi al-Baqa Ya'ish ibn Ali ibn Ya'ish (d. 643 AH), d. Emile Badie Yaqoub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya - Beirut, first edition, 1422 AH-2001 AD.
- Explanation of Al Muqaddimah Al Jazuli Al Kabeer: Al Shalubin, Abu Ali Omar bin Muhammad bin Omar Al Azdi (d. 625 AH), investigation: Turki bin Sahu bin Nazzal Al Otaibi, Al Rushd Library - Riyadh, 1st edition, 1993 AD.
- Explanation of Jamal Al-Zajaji (Al-Sharh Al-Kabir): Al-Ishbilly, Ali Bin Moamen, known as Ibn Asfour (d. 669 AH), investigation: Dr. Sahib Abu Jinnah, (D.T.I).
- Explanation of Jamal Al-Zajji by Abi Al-Hassan Ali Bin Muhammad Bin Ali Bin Kharouf Al-Ishbili (d. Salwa Muhammad Omar, PhD thesis, College of Arabic Language, Umm Al-Qura University - Makkah Al-Mukarramah, 1418 AH.
- Explanation of the eyes of the Arabs: Al-Mujashi'i, Abu Al-Hasan Ali Bin Fadal (d. 479 AH), investigation: Dr. Hanna Jamil Al-Haddad, Al-Manar Library - Jordan, 1st Edition, 1985 AD.
- Explanation of Sibawayh's book: Al-Sirafi, Abu Said Al-Hassan Ibn Abdullah Ibn Al-Mazban (d. 368 AH), edited by: Ahmed Hassan Mahdali and Ali Sayed Ali, Dar Al-Kutub Al-Alamiyyah - Beirut, 1st edition, 2008 AD.

- Justifications for Syntax: Al-Warraq, Abu Al-Hassan Muhammad bin Abdullah, investigation: Dr. Muhammad Jassim Muhammad Darwish, Al-Rushd Library - Riyadh, 1st edition, 1999 AD.
- Chapters in Arabic Jurisprudence: Abdel Tawab, Dr. Ramadan, Al-Khanji Library - Cairo, 6th edition, 1999 AD.
- The Book of Sentences in Grammar: Al-Zajji, Abu Al-Qasim Abd Al-Rahman Bin Ishaq (340 AH), investigation: Ali Tawfiq Al-Hamad, Al-Risala Foundation, and Dar Al-Amal, 1st edition, 1404 AH - 1984 AD.
- The Book of Sibawayh: Sibawayh, Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar, investigation: Abd al-Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library - Cairo, third edition, 1408 AH - 1988 AD.
- Helper to facilitate benefits: Ibn Aqeel, Bahaa al-Din Abdullah bin Abdul Rahman (d. 769 AH), edited by: Dr. Muhammad Kamel Barakat, Dar Al-Fikr - Damascus, 1st edition, 1982 AD.
- The meanings of the letters: Al-Rumani, Ali bin Issa bin Ali bin Abdullah, Abu Al-Hassan (d.
- Meanings of the Qur'an: Al-Akhfash, Abu Al-Hasan Saeed bin Masada Al-Awsat (d. 215 AH), investigation: Dr. Huda Mahmoud Qara'a, Al-Khanji Library - Cairo, 1st edition, 1990 AD.
- Meanings of the Qur'an: Al-Farra', Abu Zakariya Yahya Ibn Ziyad, The World of Books, third edition, 1983.
- Mughni al-Labib on the books of the Arabs: Al-Ansari, Jamal al-Din Ibn Hisham (d. 761 AH), investigation: d. Mazen Al-Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah, Dar Al-Fikr - Damascus, 1st edition, 1964 AD.
- Al-Muqtadab: Al-Mubarrad, Abu Al-Abbas Muhammad bin Yazid (d. 285 AH), investigation: Abdul-Khaleq Azimah, Cairo, third edition, 1994 AD.
- Al-Muqrab: Al-Ishbili, Ali Ibn Mu'min, known as Ibn Asfour (d. 669 AH), investigation: Ahmed Abd al-Sattar al-Jawari and Abdullah al-Jubouri, 1st Edition, 1972.
- Houses of letters: Al-Rumani, Ali bin Issa bin Ali bin Abdullah, Abu Al-Hassan (d. 384 AH), investigator: Ibrahim Al-Samarrai, publisher: Dar Al-Fikr - Amman.

- Towards Linguistic Awareness: Al-Mubarak, Mazen, Al-Risala Foundation - Beirut, 1979 AD.
- Hearing Al-Hawame' in explaining the collection of mosques: Al-Suyuti, Jalal Al-Din (d. 911 AH), edited by: Abdel-Al Salem Makram, Al-Risala Foundation - Beirut, (Dr. I), 1992 AD.

Journals:

- Linking the news of the beginner with the fulfillment, an applied grammatical study through the Holy Quran: Al-Rashoud, d. Hessa bint Zaid bin Mayark, Journal of the Imam Al-Shatibi Institute for Quranic Studies, Fifth Issue, 1429 AH.
- Conflict attribution and factor in the grammatical lesson: Hamada, Fouad Ramadan, Al-Azhar University Journal, Human Sciences Series, Volume 18- Number 2, 2016 AD.